وقال ابن حِلزة : .

(فله هنا لك لا عليه إذا ... دنِعَتْ أُنوفُ القوم لِلتَعْس) .

فمن هنا دخلت (على) هذه في هذه الأفعال التي معناها إلى الإخضاع والإذلال .

وما يتُطوّع به من غير وجوب كثير . وفيما مضى منه كاف ودالّ عليه بإذن ا باب في التامّ يزاد عليه فيعود ناقصا .

هذا موضع ظاهره ظاهر التناقض ومحصوله صحيح واضح .

وذلك قولك : قام زيد فهذا كلام تامّ فإن زدت عليه فقلت . إن قام زيد صار شرطا واحتاج إلى جواب . وكذلك قولك : زيد منطلق فهذا كلام مستقل فإذا زاد عليه أنّ (المفتوحة فقال أنّ زيدا منطلق) احتاج إلى عامل يعمل في أنّ وصلتها فقال : بلغني أن زيدا منطلق ونحوه . وكذلك قولك : زيد أخوك فإن زدت عليه (أعلمت) لم تكتف بالاسمين فقلت : أعلمت (بكرا زيدا أخاك) .

وجماع هذا أن كلّ كلام مستقلّ زدت عليه شيئا غير معقود بغيره ولا مقتضٍ لسواه فالكلام باق على تمامه قبل المزيد عليه . فإن زدت عليه شيئا مقتضيا - لغيره معقودا به عاد الكلام ناقصا لا لحاله الأولى بل لما دخل عليه معقودا بغيره